ملحق شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد **29** أغسطس/ آب 2021 م 21 محرّم 1443 هـ □ العدد 73 السنة السابعة
Sunday **29** August 2021

تقرير

فلسطين الهدف والوسيلة: الكفاح المسلح نموذجاً
[3.2]

قضية

مقاتلون من أجل الحياة... حركة اللاعنف تحتاج لنتائج ملموسة
[5.4]

مسار

النضال القانوني والحقوقي... الإيجابيات والآفاق والحدود
[7.6]

المقاومة الشعبية باتت ضرورة ايضاً (عباس مومني/فرانس برس)

أساليب النضال... الجدوى والإمكانية

ماجد عزام

طرح سؤال أو للدقة طرحت الأسئلة عن أساليب النضال المجدية والفعالة في ضوء الضرورة والإمكانيات من حيث الزمان والمكان، ولا تزال مطروحة على الساحة الفلسطينية منذ انطلاق الثورة المعاصرة قبل ستة عقود تقريباً، والحقيقة أن الاتجاهات الثلاثة في الساحة السياسية - اليمين واليسار والتيار الإسلامي - قدمت اجتهاداتها وإجاباتها عن تلك الأسئلة لفترات متعاقبة، وناضلت بصدق لتحقيقها إلى أن وصلنا الآن لوضعية باتت فيها الأسئلة مطروحة عليها جميعاً في وقت واحد بظل الحالة الهجينة والمركبة وغير المسبوقة، ربما التي يعيشها المشهد الفلسطيني ما بين مرحلتي التحرر الوطني والاستقلال.

قدمت حركة فتح إجاباتها عن الأسئلة مبكراً جداً، ومنذ تأسيسها منتصف ستينيات القرن الماضي، حيث سعت إلى استنساخ خيار حرب التحرير الشعبية وفق نموذج جبهة التحرير الوطني في الجزائر التي ضمّت اتجاهات وخلفيات سياسية وفكرية قاتلت وجاهدت معاً في إطار جبهوي حتى تحقيق الاستقلال، غير أن فتح واجهت التعددية الواسعة والعميقة في الساحة الفلسطينية حزبياً وسياسياً وفكرياً، ولذلك كنوع من التأقلم وجدت المخرج في منظمة التحرير باعتبارها الإطار الجبهوي الموسّع فلسطينياً بقيادة فتحاوية طبعاً وبنفس ذهنية النموذج الجزائري إلا أن استمرار فترة النضال الفلسطيني لعقود طويلة – عشر سنوات مرّت تقريباً منذ تأسيس جبهة التحرير حتى الاستقلال في الجزائر - والاختلاف الكبير بين المشروع الصهيوني الاستعماري في فلسطين ونظيره الفرنسي في الجزائر، كما أزمات ومشاكل فتح المتعددة والعميقة أدت مجتمعة إلى تعثر المشروع الوطني بقيادتها خاصة بعد مروره بنفق اتفاق أوسلو المظلم، بينما بدا لافتاً جداً تحوّل فتح كحزب سلطة إلى نسخة من النموذج السلطوي المستبد الفاسد والفاشل لجبهة التحرير الجزائرية، لذلك كان السقوط المدوي للجانبين في الامتحان الوطني والديمقراطي والنزيه مع كامل الاحترام طبعاً ودون نكران أو التقليل من التاريخ الطويل للجانبين في مواجهة الاستعمار الصهيوني والفرنسي.

قدمت الجبهة الشعبية والفصائل المنشقة عنها في نفس البيئة اليسارية إجاباتها في سبعينيات القرن نفسه مع اتباع المنهج الماركسي اللينيني، واستنساخ نموذج حزب التحرير الشعبي الفيتنامي باعتباره الأنسب والأجدى فلسطينياً بمواجهة المشروع الصهيوني في تجاهل لطبيعة الصراع، كما الاختلاف العميق متعدد المستويات بين البيئة الفلسطينية والعربية والإسلامية ونظيرتها الفيتنامية أو حتى الأميركية «الجنوبية والوسطى» التي قاتلت وانتصرت فيها حركات وأحزاب شيوعية وفق النموذج الفيتنامي. ومع الاحترام لما قدمته تلك الفصائل اليسارية إلا أنها فشلت أيضاً في إنجاز الحلم الوطني، وباتت حتى مع الوقت هامشية أو ذات قدرة ضئيلة على التأثير في المشهد الفلسطيني العام.

قدّم الإسلاميون إجاباتهم عبر حركتي حماس والجهاد الإسلامي في ثمانينيات القرن الماضي أيضاً، وفي الجوهر لم تختلف الإجابات عما سبقها من تجارب سوى إعطاء طابع أو إطار إسلامي للكفاح المسلح أو الجهاد بمعناه الشرعي، واستفاد الإسلاميون طبعاً من الصعود الإقليمي والعالمي للحركات والأحزاب الإسلامية. كما من انطلاق جهادهم في الداخل الفلسطيني، حيث ساحة الصراع المركزية، ما أعطاهم أفضلية نسبية، ومع ذلك ظلوا بشكل عام شركاء في إنجازات وحتى إخفاقات المشروع الوطني، وعجزه عن تحقيق الأهداف التي تُجمع عليها كافة الفصائل.

بعيداً أو ربما بالتوازي مع اجتهاد الفصائل قدّم الشعب الفلسطيني إجاباته، كما رأينا عبر انتفاضة الحجارة الأولى – 1987 - مثل النموذج مع تقدير التضحيات السابقة طبعاً أفضل وأجدى الإجابات عن أسئلة وأساليب النضال والفعالية والجدوى قياساً بالضرورة والإمكانيات، حيث جسّدت الانتفاضة مفاهيم المقاومة الشعبية بمعناها العام والشامل للصراع والاشتباك مع الاحتلال بالداخل وعلى الأرض الفلسطينية، علماً أنها، أي انتفاضة الحجارة، نسفت الأساطير المؤسسة للمشروع الصهيوني عن فلسطين كأرض بلا شعب لشعب بلا أرض، كما هدّمت قاعدته القائلة إن ما لم يتحقق بالقوة لا يتحقق بالمزيد منها. وفي السياق العقيدة الصهيونية القتالية الثلاثية «ردع الأعداء وحرب قصيرة خاطفة خارج أرض فلسطين» التي وضعها مؤسس الدولة العبرية دايفيد بن غوريون في مواجهة الجيوش والأنظمة العربية.

مع تقديم الشعب والفصائل إجاباتها، وتحقيق إنجازات تراكمية لا بأس بها، والعجز بالمقابل عن تحقيق الهدف الاستراتيجي أو الحلم الوطني العام في الاستقلال والعودة وتقرير المصير، وفي ضوء جولات ووثائق الحوار الوطني المتعددة والمتنقلة بين العواصم والحواضر باتت الأسئلة نفسها مطروحة على الجميع وبوقت واحد، خاصة بعد تأسيس السلطة الوطنية - إثر الانتفاضة الأولى - ومرور الشعب والقضية في مرحلة غير مسبوقة ربما بين التحرر الوطني والاستقلال، ما يستلزم بالضرورة تقديم إجابات مختلفة وحتى نوعية خارج الشعارات التقليدية أي كانت خلفياتها الفكرية.

الهدف والوسيلة: الكفاح المسلح نموذجاً

يرتبط الشكل النضالي عادة بطبيعة الطرف المسيطر، أي المستعمر أو المستغل أولاً، وبتوجهات القوى التحررية المنظمة ثانياً، إذ غالباً ما شهدت الحالات الكفاحية الكبرى، لا سيما في نماذج الحركات التحررية، تنوعاً بالقوى الكفاحية وتنوعاً في أشكالها النضالية

تمر القضية الفلسطينية بمرحلة حرجة داخليا وخارجيا بحكم حجم وتنوع المصاعب والعقبات التي تواجهها، ما يجعلنا مجبرين على حل مشاكلنا الداخلية في خضم مسار نضالي تحرري مستمر لا يمكن إيقافه ولو مؤقتا، فالدولة الصهيونية ماضية في جرائم التطهير العرقي يوميا. وعليه فنحن أمام مستويين من النضال داخلي وخارجي، وأمام عشرات الوسائل النضالية ومئات الآراء والتباينات حول الأشكال النضالية، لا سيما الموقف من الكفاح المسلح والنضال العنفي. إذ غالبا ما تتدخل عوامل عديدة في تحديد موقف البعض من الكفاح المسلح والعمل النضالي العنفي، بعضها عوامل حاسمة ومركزية وبعضها عوامل ثانوية غير مؤثرة وإن كانت طاغية لدى البعض، وعليه لا بد من التمعن في محددات الموقف من هذا الشكل النضالي، وهي:

الشرعية القانونية

تنص العديد من المواثيق والقرارات الدولية على شرعية النضال في مواجهة القوى المحتلة والمستغلة، كما في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة»، إذ توضح هذه المادة شرعية النضال بجميع الأشكال فرديا وجماعيا. كما نجد في القرار 3103 ما هو أكثر من الاعتراف بحق الشعوب في النضال ضد قوى الاحتلال والأنظمة العنصرية، من خلال تجريم قمع كفاح الشعوب ضدها، وذلك في متن المادة الثانية من القرار «إن أي محاولة لقمع الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة...».

إذا ومن ناحية الشرعية الدولية أو حتى من ناحية الشرعية التاريخية والثقافية بما فيها التشريعات الدينية، لا نجد أي خلاف حول مدى شرعية النضال بكل أشكاله بما فيها النضال العنفي والمسلح فرديا وجماعيا، وهي مسألة لا يصح التشكيك بها مهما اختلفنا على الآليات والغايات غير المعلنة التي قد تتوخاها بعض القوى أو الأطراف التي تمارس هذا الشكل النضالي أو ذاك، وبغض النظر عن موقعها الجغرافي طبعا.

الضرورة

يرتبط الشكل النضالي عادة بطبيعة الطرف المسيطر، أي المستعمر أو المستغل أولا، وبتوجهات القوى التحررية المنظمة ثانيا، إذ غالبا ما شهدت الحالات الكفاحية الكبرى، لا سيما في نماذج الحركات التحررية، تنوعا بالقوى الكفاحية وتنوعا في أشكالها النضالية. وهو ما ينطبق على تجربة التحرر الفلسطيني الذي يواجه واحدة من أعقد نماذج الاستعمار الإحلالي. فالصهيونية قاعدة إمبريالية متقدمة في المنطقة تتمثل وظيفتها في إدامة تخلف المنطقة وتجزئتها وإعاقة مسار تطورها، ما يسهل على الدول الكبرى نهب ثروات المنطقة. لذا فهي قوة معتدية بشكل دائم، وهو ما يتجلى في تواصل جرائم التطهير العرقي الصهيونية بحق شعب وأرض فلسطين، وتعزيز سياساتها العنصرية تجاه سكان فلسطين الأصليين. أي أن دورها العسكري والإجرامي هو الطاغي والمسيطر، الأمر الذي يفرض شكل مواجهتها عاجلا أم آجلا. بمعنى أن طابعها العسكري يفرض على قوى التحرر الفلسطيني عدم استهجان واستبعاد شكل النضال العنفي والعسكري، طبعا لا يعني ذلك إهمال أو ثانوية سائر الأشكال النضالية بقدر ما يعني أن الصهيونية تفرض علينا مواجهة وتفكيك بنيتها العسكرية التي تقتلنا بها يوميا.

الطريقة

شهدت حركة التحرر الفلسطيني أشكالا نضالية عنفية متعددة، من الكفاح المسلح الخارجي إلى تنفيذ عمليات عسكرية فصائلية أو نخبوية أو خارجية لا تعني الفلسطينيين بشيء.

الهدف

يحظى الكفاح المسلح بتأييد شعبي واسع جدا، الأمر الذي فرض على أي جهة أو طرف فلسطيني أم إقليمي أم دولي تبني ودعم هذا الشكل النضالي إن أراد الظفر بتأييد شعبي واسع فلسطينيا وأحيانا عربيا أيضا، ولنا عشرات النماذج الفلسطينية والعربية والإقليمية على ذلك، تاريخيا وراهنا. وهو ما يضعنا أمام معضلة حقيقية لا بد من تجاوزها، تتمثل في التحرر من قدسية العمل العسكري لصالح قدسية التحرر من أي فعل نضالي لا يستهدف تهيئة الظرف الذاتي من أجله. بل علينا إدانة وفضح كل فعل يتسلق على قدسية تحرير فلسطين وعلى شرعية الكفاح المسلح، سواء أكان فعلا فلسطينيا أم عربيا أم إقليميا، كمن يمارس إجراما بحق شعوب المنطقة متذرعا بشعار تحرير فلسطين؛ طريق القدس يمر عبر حلب؛ أو من يمارس الكفاح المسلح ظاهريا لتحقيق أهداف سياسية؛ فتح سابقا وحماس اليوم، أو من قبل الساعين إلى التعايش مع آلة الإجرام الصهيونية بدلا من تفكيكها، كما في حالة مئتيني حل الدولتين سلميا أم نضاليا. فالكفاح المسلح فعل نضالي تحرري واضح ومباشر يستهدف تفكيك البنية العسكرية الصهيونية دون أي مواربة تذكر.

التنوع

لقد أشرنا سابقا إلى أهمية تنوع الأشكال النضالية في سياق حركة التحرر، فأي حركة تحرر وطنية هي فعل جماعي متنوع الأشكال والأساليب، ولنا بالحالة الجنوب أفريقية مثالا عن ذلك، إذ على التوازي مع نضال المؤتمر الأفريقي السلمي خاضت عديد القوى الجنوب أفريقية نضالها العنفي ضد نظام الفصل العنصري الجنوب أفريقي. ونجد في أدبيات ووثائق المؤتمر وفي مذكرات وخطابات نيلسون مانديلا العديد من الوثائق التي تؤكد على شرعية النضال العنفي، رغم تبني مانديلا والمؤتمر شكلا سلميا للنضال في أغلب الأوقات، بمعنى لم يسعَ المؤتمر إلى فرض شكل النضال السلمي، كما لم يسعَ الآخرون إلى فرض شكل النضال غير السلمي، بل على العكس تماما، كان هناك تأكيد على شرعية جميع الأشكال النضالية من ناحية أولى، وعلى أهميتها وتكاملها من ناحية ثانية. فلسطينيا، الصهيونية قاعدة عسكرية إجرامية تمارس فصلا عنصريا وتطهيرا عرقيا بحق الشعب الفلسطيني، لذا فإن تفكيكها لا ينطلق من أحادية الشكل النضالي حتى لو كان عسكريا، لأن تفكيكها وتجاوزها يتطلب تفكيك ركائز هذه القاعدة الأساسية، ولا سيما الكتلة الاجتماعية المستندة إليها، والدعم الخارجي غير المحدود لها، وهو ما يتطلب العمل على تحرير اتباع الديانة اليهودية من عنصرية وإجرامية الصهيونية.

الفصائل الفلسطينية تتوحد في جنين على مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، 2021/8/18 (جعفر أشتية/فرانس برس)

> شهدت حركة التحرر الفلسطيني أشكالا نضالية عنفية متعددة

من داخل فلسطين، ومن حرب الشوارع إلى إطلاق قذائف الهاون والقذائف محلية الصنع، يحتاج تقييم نتائجها إلى فهم طبيعة الصهيونية وتحديد إمكانياتنا وظروفنا وقراءة طبيعة المرحلة، فمن طبيعة النظام السائد عالميا وإقليميا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، والداعم بشكل علني ومطلق للصهيونية العنصرية والإجرامية، إلى محدودية إمكانياتنا الراهنة في ظل غياب قوى تحررية عالمية تدعم نضالنا العادل دون قيود أو شروط، وصولا إلى طبيعة الصهيونية التي وضحنا دورها كقاعدة عسكرية متقدمة في مواجهة كامل المنطقة، أجد أن العمليات النوعية التي تستهدف ضرب القواعد العسكرية أولا، ونموذج حرب الشوارع ثانيا، هما الأنسب، رغم صعوبة تطبيقهما اليوم، في ظل جدار الفصل العنصري، وحصار غزة، وتقسيم الضفة إلى باستونات معزولة ومحاصرة، وبحكم دور السلطة الوظيفي أمنيا، وغيرها من العوامل الميدانية والذاتية والموضوعية. في حين أعتقد أن استسهال العمل العسكري وتحويله إلى مجرد عمل انتقامي أو فعل دعائي لأغراض تعبويه، سلوك خطير يهدد مجمل مسار التحرر ومجمل النضالات الشعبية الحاصلة داخل وخارج فلسطين، بل وقد يحرف البوصلة عن هدفها الوطني إلى أهداف هامشية، وقد يخلق بيئة حاضنة لقوى الفساد والإفساد، وقد يؤدي إلى تآكل الحاضنة الشعبية، وهو ما حدث في تجارب عديدة.

التأييد الشعبي

يحظى الكفاح المسلح بتأييد شعبي واسع جدا، الأمر الذي فرض على أي جهة أو طرف فلسطيني أم إقليمي أم دولي تبني ودعم هذا الشكل النضالي إن أراد الظفر بتأييد شعبي واسع فلسطينيا وأحيانا عربيا أيضا، ولنا عشرات النماذج الفلسطينية والعربية والإقليمية على ذلك، تاريخيا وراهنا. وهو ما يضعنا أمام معضلة حقيقية لا بد من تجاوزها، تتمثل في التحرر من قدسية العمل العسكري لصالح قدسية الهدف، والهدف المقصود هنا هو تحرير كل فلسطين، وعليه يجب الحذر من أي فعل نضالي لا يستهدف التحرير الكامل أو على الأقل لا يستهدف تهيئة الظرف الذاتي من أجله. بل علينا إدانة وفضح كل فعل يتسلق على قدسية تحرير فلسطين وعلى شرعية الكفاح المسلح، سواء أكان فعلا فلسطينيا أم عربيا أم إقليميا، كمن يمارس إجراما بحق شعوب المنطقة متذرعا بشعار تحرير فلسطين؛ طريق القدس يمر عبر حلب

من أجل الحفاظ على ثقافة فلسطينية مقاومة

بعد النكبة، وفي شتات ديمغرافي، نشطت الثقافة الفلسطينية، خصوصاً بين أزقة المخيمات، وتحت ظلال منظمة التحرير الفلسطينية التي قادت كفاحه السياسي، ورعت إنتاجه الثقافي

حسام أبو حامد

منذ أواسط القرن العشرين، واجهت الثقافة العربية، والفلسطينية منها خصوصاً، تحدّياً تمثل في بروز المشروع الثقافي «الصهيوني الإحلالي»، الذي عملت دولة الاحتلال على تطويره تحت سقف الأيديولوجيا الصهيونية، وعبر أجهزة الدولة، عبر صهر ثقافات متنوعة وافدة إليها من الشتات اليهودي (أكثر من 70 جماعة ثقافية وعرقية)، لتسويق سياسي ثقافي لليهود في إسرائيل شعباً، له ثقافته المتجانسة، وبدت أسلحتها الثقافية لا تقل خطورة عن أسلحتها النارية، مستفيدة من عدد كبير من باحثين وعلماء وأكاديميين يهود في جامعات عالمية، لتنسج علاقات ثقافية واسعة مع العالم «اليهودي المسيحي»، ومن خلال عدد كبير من الوحدات الثقافية؛ دور نشر، مراكز دراسات، متاحف، معارض ثابتة ومتنقلة، وغيرها، بهدفها الحفاظ على موروث ثقافي ديني، والترويج لسرديتها القائمة على تزوير حقائق التاريخ، وعلى حق مزعوم في أرض بلا شعب، منحت السماء لشعب بلا أرض.

كان الفلسطينيون أكثر المتأثرين بهذا المشروع المتواصل، بحكم طول أمد الصراع، والتشابك الجغرافي، فشكلت الثقافة ميداناً للصراع ضد السردية الصهيونية، وبرز دور المثقفين الفلسطينيين في مقاومة وتفنيد المزاعم الصهيونية، وكانت الثقافة ركيزة أساسية للذات الوطنية الفلسطينية. وبالتوازي مع تدعيم إسرائيل لمؤسساتها السيوثقافية، شنّت، ولا تزال، حرباً على الثقافة الفلسطينية. ومنذ عام 1948، لم تنهب العصابات الصهيونية بيوت الفلسطينيين وممتلكاتهم، بل كذلك كتبهم ومكتباتهم وصورهم وآلاتهم وأسطواناتهم الموسيقية، ودمّرت لاحقاً مؤسساتهم الثقافية، ومراكز أبحاثهم، واستولت على أرشيفاتهم ووثائقهم، واغتالت مثقفيهم. وإلى جانب احتلال الأرض أرادت احتلال الوعي والذاكرة، وتحاول سرقة تراثهم لتقدمه تراثاً يهودياً. كان على المثقفين الفلسطينيين أن يبدعوا فكراً وأدباً وفناً سبيلاً إلى تعميق الوعي الفلسطيني، وتحصين الذاكرة، وكتابة التاريخ، ورسم الهوية الفلسطينية، وإيصال الصوت الفلسطيني إلى العالم.

بعد النكبة، وفي شتات ديمغرافي، نشطت الثقافة الفلسطينية، خصوصاً بين أزقة المخيمات، وتحت ظلال منظمة التحرير الفلسطينية التي قادت كفاحه السياسي، ورعت إنتاجه الثقافي. وفي غياب الدولة والسلطة، امتلك المثقفون الفلسطينيون هامشاً للحراك السياسي والثقافي مقارنة بأشقائهم مواطني دول الشتات، التي خضعت لاستبداد

> بتصدّي الإجماع على مشروع وطني فلسطيني، تصطف المشروع الثقافي، والعكس صحيح

النظم العسكرية، التي حرصت على إبقاء هذا الحراك حبيس المخيمات باستثناء بعض اللحظات الكرنفالية التي أرادت أن تكون أجهزتها راعية له أمام وسائل الإعلام. كانت الثقافة الفلسطينية وسيلة نضالية في المعركة الوجودية ضد الاحتلال الصهيوني، وأداة فاعلة في حماية الهوية، ودعم فكرة الصمود، وبث الروح النضالية.

تتأثر الثقافة بالمناخ السياسي وطبيعة السلطة، ومنذ البداية مثل التداخل الحاد بين السياسي والثقافي خصوصية فلسطينية، لكن الثقافة الفلسطينية حافظت على روحها أمام نكسات العسكر والسياسة، وفي ظل تصدّع المجال السوسيولوجي الفلسطيني في الشتات، وتدمير بناه التحتية، غير مرة، منذ أيلول الأسود، مروراً بأجتياح بيروت وحروب المخيمات، وطرد الجالية الفلسطينية من الكويت عقب الغزو العراقي. كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، بمعنى ما، إحدى ثمار عملية التراكم الثقافي التي أحدثها أدب المقاومة، ولعب المثقفون خلالها دوراً مهماً، قبل أن تفشل النخبة السياسية الفلسطينية في استثمارها استثماراً حميداً، وقبل أن يخيّم ظلام أوسلو على المشهد الفلسطيني. اعتراف السلطة الفلسطينية بدولة الاحتلال صبّ في صالح السردية الصهيونية، وبدل أن يكون المشروع الصهيوني الإسرائيلي مشروعاً توسعياً يهدف لمحو السكان الفلسطينيين الأصليين، بدا وكأن هناك حركتين وطنيتين متعارضتين تسعيان إلى تحقيق السلام من خلال حل الدولتين. همّش أوسلو فلسطينيي الشتات، وعطل دور منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والثقافي، ومعه تخلّت السلطة الفلسطينية عن خطابها الثوري لصالح خطاب يتماشى مع إطار القانون الدولي ولغة حقوق الإنسان، ويهتم بمخاطبة الدول المانحة والإسرائيليين أكثر من اهتمامه بمخاطبة الفلسطينيين، وقبعت الثقافة الفلسطينية المحاصرة أصلاً في الداخل المحتل، تحت سلطة فقدت شرعيتها بعد تخليها عن نهج المقاومة لصالح طهو بحص التسوية السياسية، أما تنسيقها الأمني مع الاحتلال فحرم الفلسطينيين من حقهم في المقاومة، فحضنت نفسها بأجهزتها الأمنية التي ظلّت تستنزف مواردها وميزانيتها على حساب المؤسسات الأخرى، قمعت معارضيها، وقام الانتماء لمؤسساتها على أساس الولاء لا الكفاءة، مما أدى إلى ترهل تلك المؤسسات، خصوصاً الثقافية والتعليمية منها. وحلّ الأدب الرديء الذي يمجّد الرئيس وحاشيته مكان أدب المقاومة. وحين سيطرت حركة حماس على غزة عام 2007، مارست نسختها من الاستبداد، واستبدلت الإسلامي بالوطني، سعياً منها لأسلمة المجتمع والثقافة، وحوّلت الصراع مع الكيان الصهيوني إلى صراع ديني، نقل الحق الفلسطيني من الجغرافيا والتاريخ إلى الميتافيزيقا.

بتصدّع الإجماع على مشروع وطني فلسطيني، تعطل المشروع الثقافي، والعكس صحيح، وبدت المقاومة الشعبية متعثّرة تفتقد للشمولية والفعّالية، باستثناء لحظات هنا وهناك، خارج مناطق السلطة، وفي تماس مباشر مع جرائم الاحتلال الإسرائيلي. فقد الفلسطينيون اليوم وحدة قضيتهم، أرضا وشعبا، ووحدتهم النضالية، ومن دون حركة تحرر وطني، بدوا مكشوفين أمام مشاريع التطبيع، التي تهافتت عليها حكومات عربية شرقا وغربا، والتي لا تقف عند حدود معرفة الآخر الضرورية، بل تتعداه إلى قبول الآخر، وتبني سرديته الثقافية التاريخية المزوّرة، على حساب الحق الفلسطيني.

باتت الثقافة الفلسطينية الحصن الأخير بعد اختراق الفلسطينيين في المستوى السياسي، وأمامها اليوم تعرقل فعّاليتها المقاومة، ولا يبدو أن المؤسسات الثقافية الرسمية، المترهلة والفاسدة، قادرة على وضع استراتيجية تنهض بالمشهد الثقافي الفلسطيني، أما المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ولاعتمادها على أجندات الدول المانحة، فإنها تطالب بالحقوق الفلسطينية من خلال مصطلحات القانون الدولي، وحقوق الأنسان، ورغم أهمية ذلك، فإن الثقافة القانونية وديبلوماسيتها، ليست بديلا عن ثقافة حقوق وطنية مُقاومة، وقد تتعارض معها أحيانا (مثلا، يعترف القانون الدولي باحتلال إسرائيل الاستيطاني لأراضي العام 1948 الفلسطينية)، كما أن عديدا من تلك المنظمات غير الحكومية الفلسطينية توزّعت في إقامة علاقات مع مؤسسات إسرائيلية مشابهة شرطا لتلقي المنح المالية. وإذا كان علينا بناء كل شيء، فإنه يتحتم علينا، كما يذهب جان مونيه، أن نبدأ من الثقافة، لكننا اليوم لا نمتلك فلسطينيا استراتيجية تحدد شكل ومضمون وطبيعة الثقافة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه جوهر الهوية الوطنية، بعد أن أقصي المثقفون عن المشاركة في اتخاذ القرار الثقافي، الذي بات في ظل السلطة في يد موظفين رسميين، يتماشون في قراراتهم مع خطابها السياسي.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

المقاومة ثقافة متوارثة عبر الأجيال (أحمد زقوت/Getty)

المقاومة الاقتصادية لفلسطينيي الخارج: دعم الصمود

كشفت آخر محاولات تصفية القضية الفلسطينية من قبل الكيان الصهيوني والقوى الدولية والإقليمية المتحالفة معه، عبر ما سمي بصفقة القرن، أهمية المقاومة الاقتصادية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ النضال الوطني الفلسطيني

مروان رضوان

من نافل القول أن مفهوم المقاومة لا يقتصر فقط على النضال المسلح، بل يشمل كل فعل تحرري نقيض لإنهاء الهيمنة على جميع مستويات البناء الاجتماعي، بما فيها المستوى الاقتصادي، لاسيما وأن الرأسمالية النيو ليبرالية التي نعيش في ظلها اليوم، ترتكز وبشكل أساسي على نزع ملكية السكان الأصليين وطردهم من أرضهم التاريخية، لتحقيق تراكم رأسمالي وحشي قائم على النهب. المفكر الأميركي ديفيد هارفي عبّر عن هذه الحقيقة من خلال مصطلح التراكم عبر نزع الملكية، لتوصيف التوسع الراسمالي الاقتصادي الوحشي المعاصر الذي أصبح يعتمد من خلال؛ الاستثمارات الأجنبية، ومبادلة الديون بالأصول الإنتاجية، وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد والبنك الدوليين وغيرها الكثير من السياسات، إلى نهب ثروات السكان الأصليين وطردهم خارج الأرض التي عاشوا عليها لأجيال عديدة، دون الحاجة بالضرورة لخوض حروب لتحقيق ذلك. هذا التحليل ينطبق أيضا على سياسات الكيان الصهيوني الوحشية، فمنذ تأسيسه على جزء من الأراضي الفلسطينية عام 1948، يعمل عبر حكوماته المتعاقبة على القضم المتواصل للأراضي الفلسطينية ونهب مواردها، وتدمير القوى العاملة للشعب الفلسطيني، إما عبر تهجير جزء منها للخارج، أو إلحاق جزء كبير منها كعمالة ضمن المصانع والمشاريع الإسرائيلية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يشير إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم وصل إلى 6,9 ملايين نسمة. فالتهجير الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948 كان يهدف وقبل كل شيء إلى توطين الفلسطينيين في بنى اجتماعية جديدة تجعلهم ينسون انتماءهم التاريخي لأرض فلسطين. ولكن نضال هؤلاء سواء على صعيد مساعدة فلسطيني الداخل إجماليا، أو عبر نشاطهم في مجال الترويج للقضية الفلسطينية في البلدان التي يعيشون بها، ودعمهم لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية والشركات الاقتصادية تلعب دورا حيويا في هذا الصراع، من حيث إن هذه المقاومة ستؤدي ليس فقط لتضرر المصالح الاقتصادية للكيان الغاصب، وضرب أسطورة الأمن والازدهار التي يروج لها دائما، بل أيضا يمكن اعتبارها أحد الردود التحررية على سياسة التهجير، وتدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه أكثر وأكثر.

في هذا السياق يبرز الدور الحيوي للفلسطينيين المهجرين قسراً والمقيمين خارج فلسطين والبالغ عددهم حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 6,9 ملايين نسمة. فالتهجير الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948 كان يهدف وقبل كل شيء إلى توطين الفلسطينيين في بنى اجتماعية جديدة تجعلهم ينسون انتماءهم التاريخي لأرض فلسطين. ولكن نضال هؤلاء سواء على صعيد مساعدة فلسطيني الداخل إجمالي منطقة الضفة الغربية حسب الدكتورة في جامعة بيرزيت أمل نزال. هذا الأمر، يثبت حقيقة جوهرية في الصراع العربي الإسرائيلي، ألا وهي أن المقاومة الشخصية من الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 16% و34% خلال الفترة الممتدة بين عامي 1996-2013، وهذا يعني أنها شكلت قرابة ضعفي قيمة الصادرات الفلسطينية خلال هذه الفترة، وكان لها دور هام في صمود الشعب الفلسطيني خلال فترة الانتفاضة الثانية. لا شك في أن لهذا الأمر أثراً إيجابياً من الناحية الاقتصادية، فالحوالات الخارجية تزيد من القطع الأجنبي لدى الخزينة الفلسطينية، وتزيد من مستويات الانفاق الاستثماري والاستهلاك في الداخل الفلسطيني، وتعزز بالتالي من ارتباط السكان المحليين بأرضهم.

> حركة المقاطعة الفلسطينية كانت سبباً مباشراً وراء انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر في إسرائيل

من جهة أخرى، فإن حركة المقاطعة الفلسطينية كانت سبباً مباشراً وراء انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في إسرائيل بنسبة 46% سنة 2014 وأدت خلال السنوات الماضية إلى توقف عدد من الشركات عن العمل في السوق الصهيونية مثل شركتي فيوليا وOrange الفرنسيتين وشركة G4S البريطانية وغيرها الكثير. كما أثرت حركة المقاطعة هذه على سياسات الاتحاد الأوروبي الذي أصبح أكثر حذراً في تمويل استثمارات في المستوطنات داخل المناطق المحتلة عام 1967، خاصة أن القانون الدولي يحظر ممارسة أي نشاطات اقتصادية في المناطق التي يتم التوافق الدولي عليها على أنها محتلة. في هذا السياق، يمكن الإشارة أيضاً إلى الكونغرس الوطني الفلسطيني الذي تم تأسيسه في ولاية نورث كارولاينا الأميركية، والذي يمكن اعتباره خطوة في الطريق الصحيح لتعزيز المقاومة الاقتصادية والثقافية من قبل فلسطينيي الخارج، طالما أن الهدف من وراء هذا الكونغرس هو حشد الطاقات الوطنية للفلسطينيين المهجرين من بلادهم قسراً من أجل الحفاظ على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتوظيف إمكانات هؤلاء المهجرين في جميع المجالات ومنها الاقتصادي بالطبع لدعم جهود الصمود في الداخل الفلسطيني. لقد كشفت آخر محاولات تصفية القضية الفلسطينية من قبل الكيان الصهيوني وقوى دولية وإقليمية متحالفة معه عبر ما سمي بصفقة القرن، أهمية المقاومة الاقتصادية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، فالترويج لهذه الصفقة قام بشكل أساسي على وعود الازدهار والتنمية التي تنتظر الشعب الفلسطيني في حال مضى قدماً في قبول هذه الصفقة، إذ إن الوعود الوهمية التي أعلنت عنها الولايات المتحدة أشارت بشكل أساسي إلى إمكانية تضاعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال عشرة أعوام مع وعود بإنفاق قيمة 50 مليار دولار لصالح الفلسطينيين. الرد الشعبي الفلسطيني في الداخل، والرافض لأي محاولة من محاولات تصفية القضية والوجود التاريخي للفلسطينيين تمثل في الجانب الاقتصادي عبر تنظيم الأسبوع الاقتصادي الوطني الأول في يونيو الماضي.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

تظاهرة لفلسطينيين في لندن (ويتور شمابزلور/ الأناضول)

قضية

كان من أهم نتائج المقاومة الشعبية الفلسطينية، خاصة في هبة الشيخ جراح - باب العامود، أن أفقدت شرعية الكيان الصهيوني لدى أصدقائه وحلفائه المحليين والدوليين، حيث أظهرت مدى سطحية التطبيع القائم بين الدول العربية والكيان الصهيوني وهشاشته من جهة، أما من الناحية الدولية ساهمت في تقوية الحراكات العمالية والسياسية والاجتماعية والمدنية التي ظلت على مدار العقود الأخيرة في حالة من الضعف والتهميش داخل مجتمعاتها بشأن دعمها للقضية الفلسطينية، من خلال التفاف غير مسبوق وتوسّع هائل في تقبل الخطاب الفلسطيني والالتحام مع الحراكات الأخرى التي تواجه العنصرية والفاشية في العالم

النضال الشعبي: الإمكانيات والفاعليات
مقاتلون من أجل الحياة

■ تعددت نماذج المقاومة في الأراضي الفلسطينية

■ حركة اللاعنف تنجح إذا استطاعت إحراز نتائج ملموسة

بيسان عدوان

تحضر المقاومة الشعبية بقوة في مجمل تاريخ المقاومة الفلسطينية، من إضراب 1936 إلى مختلف الثورات والهبات الشعبية العفوية خلال فترة الانتداب البريطاني، وصولا إلى انتفاضة عام 1987، وانتهاء بانتفاضة عام 2000، وما تبعها من نماذج مختلفة من المقاومة الشعبية، التي طاولت مختلف مدن فلسطين (الضفة الغربية والقدس ومدن الداخل) بغرض التصدي لمختلف سياسات الفصل العنصري والتطهير العرقي التي تقوم بها الدولة الصهيونية في كافة المناطق ضد السكان الأصليين، عبر سن قوانين عنصرية ومصادرة أراض وبناء المستوطنات ومشاريع التطوير في مناطق الداخل (داخل الخط الأخضر)، فجميعها تستهدف تهجير السكان ومصادرة الأراضي وبناء جيتوهات معازل للفلسطينيين.

القدس ميدان ثورة الربيع الفلسطيني

تشكلت منذ سنة 2011 حالة حراكية رافضة لإجراءات الاحتلال الصهيوني في مدن فلسطين بالضفة الغربية والمدن المحتلة عام 1948، وشكلت مدينة القدس حالة ذات خصوصية، شكلت معادلة ردع في المدينة ما بعد انتفاضة الأقصى حتى هبة الشيخ جراح وسلوان كانت لها أنماط مميزة خاصة بمدينة القدس ووضعها الجغرافي ومكانتها الزمنية؛ منها العمليات الفردية والاحتجاج الشعبيّ والتفاعل الخارجي والمقاومة العنفية غير المنظمة رغم برامج وآد المقاومة المطبّقة بأشكال متفاوتة في مختلف ثنايا جغرافيا النكبة الفلسطينية.

كانت نهاية انتفاضة الأقصى وما تلاها من تفاهمات دايتون الأمنية بين الاحتلال الصهيوني والأجهزة الأمنية الفلسطينية، وما رافقها من انقسام الجسم السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة بداية لانطلاق «هبة السكاكين» في أكتوبر/تشرين الأول 2015- 2018التي كانت تعبيرا مجردا عن إرادة المقاومة المنظمة. اتسمت تلك المرحلة فيما عرف إعلاميا بـ«الذئاب المنفردة» أو «الفهود المنفردة» أنها عمليات فردية من خلال أفراد يبادرون إلى التخطيط والتنفيذ ودفع الثمن منفردين، لا يحتوي عملهم في الغالب الأعمّ على عنصر تنظيمي أو على خطوط تواصل، ما جعل التنبؤ بعملياتهم في خانة المستحيل أمنياً، وجعل استجابة الاحتلال المركزية تجاههم برفع ثمن عملياتهم على عائلاتهم ومحيطهم الاجتماعي.

كان التحدي الذي دفع هذا الفعل الفردي إلى التفجّر والمبادرة محاولة حكومة الاحتلال فرض التقسيم الزماني في المسجد الأقصى المبارك بحصر الدخول إليه في اليهود خلال الأعياد اليهودية، ومنع المسلمين بمن فيهم موظفو الأوقاف من دخوله، والتنكيل بالمرابطين والمرابطات على أبوابه، فانطلقت موجة العمليات تلك وتمكنت خلال ثلاثة أسابيع فقط من فرض التراجع على الاحتلال من خلال تفاهمات «كيري» التي أعلنت في عمان في 24 تشرين الأول/ اكتوبر 2015، والتي أعلن المحتل بعدها منع اقتحام أعضاء حكومته وبرلمانه.

ورغم استمراريتها على فترات متباعدة، لكنها كرست للاحتجاجات الشعبية بأدواتها البسيطة كالحجارة وإحراق العجلات وإغلاق الشوارع ورفع الأعلام، وهو يشكل التعبير الجماعي بأبسط الأدوات، منها هبة رمضان أبو خضير عام تموز/يوليو 2014 التي انطلقت عقب إحراق المستوطنين للفتى الشهيد محمد أبو خضير حياً، ولم تلبث هذه المواجهة أن انتقلت إلى جبهة غزة لتتحول إلى حرب شاملة.

تلك الهبة أسست لموجة من الهبات المقدسية التالية التي كانت أهميتها هي تراجع دولة الاحتلال عن سيطرتها أو عن إحكام سيطرتها على المدينة أو عن إخلاء مناطق وبيوت لصالح مستوطنين كما حدث في باب الأسباط يوليو/ تموز 2017 مع رفض المرابطين الدخول من البوابات الإلكترونية والاعتصام على أبوابه لحين إزالتها، وهو اعتصام بدأ بأعداد قليلة لم تزد عن مئات، ثم لم يلبث أن تحول إلى حالة جماهيرية عفوية تجمع عشرات الآلاف دون الحاجة إلى قيادة وتوجيه. تجددت تلك المقاومة المدنية الشعبية في هبة باب الرحمة عام 2019 حتى تمكّن الحراك الشعبي من إعادة فتح مصلى باب الرحمة خلال خمسة أيام من الاحتجاج والمواجهات بعد 16 عاماً من إغلاقه.

بات المقدسيون يثقون في قدرتهم أكثر في إجبار الدولة الصهيونية على التراجع عن سياستها العنصرية تجاههم وتجاه بلدتهم. فكان الميدان وحضورهم الأكثر نجاعة وقوة، وكان ذلك في هبة باب العامود في مطلع رمضان الماضي 2021 ثم في حي الشيخ جراح وفي اقتحام 28 رمضان، وتطورت تلك الانتفاضات الشعبية العفوية إلى حركات منع متكرّرة؛ تنطلق لتمنع المحتل من فعل محدّد، وتتمكن بالفعل من تحقيق هدفها فتنتهي، وتمهّد بنجاحها للاندفاع في أماكن أخرى ليس فقط في القدس، ولكن تنتقل إلى بلدات فلسطين المحتلة عام 1948 في اللد والرملة وتثبت ناجعتها، لتعود مرة أخرى في مدينة بيتا على جبل صبيح فيما عرف بالارتباك الليلي.

كان الزخم الشعبي والمواجهات الشعبية في هبة باب العامود والشيخ جراح له دور فعال في إيصال الصوت الفلسطيني لحركة التضامن الدولية في كل العالم، وفرضت حالة من عزلة على الصهاينة وأبرزت زيف الرواية الصهيونية، وسرعان ما تم استعادة الإدانة الدولية الواسعة للاحتلال وسياسات الفصل العنصري التي تمارسها الدولة الصهيونية تجاه الفلسطيني صاحب الحق في البلاد.

«كل فلسطين» العودة إلى المقاومة الشعبية

«إن هبّة كل فلسطين كسرت كل الوقائع التي فرضناها خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحديدا في ما يتعلق بتقسيم الشعب الفلسطيني إلى مجموعات سكانية مختلفة - في القدس والضفة وغزة والأراضي المحتلة عام 1948»، هذا ما ذكرته دراسة صهيونية صادرة عن مجلس الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب في 17 مايو الماضي، وخلصت تلك الدراسة إلى أنه بات ضرورياً إعادة قراءة تلك الاحتجاجات جيداً من قبل القيادة الإسرائيلية لطرح آراء وأفكار مغايرة في حالة العودة إلى عملية التسوية والمفاوضات مع السلطة الفلسطينية.

تعددت نماذج المقاومة الشعبية في مختلف الأراضي الفلسطينية من زبوبا وعانين والطيبة وطورا الغربية في جنين، إلى دير الغصون وكفر قدوم وجيوس وفلامية وحبلة وعزون وعزبة طبيب في طولكرم وفي قلقيلية، إلى نعلين وبلعين وبدرس في رام الله، مروراً بالمعصرة وأم سلمونة والولجة في بيت أمر ويطا في الخليل.

وفي بيتا نموذج آخر على المقاومة الشعبية الجادة حيث نجح أهالي بيتا خلال ستة وستين يوما في انتزاع الخطوة الأولى نحو النصر على المستوطنين؛ بإجبارهم على إخلاء جبل صبيح الذي تحول لرمز مقاومة الاستيطان في الأشهر الأخيرة.

وبشعور الهزيمة والذل أخلى المستوطنون مستوطنة افيتار التي أقاموها على الجبل فرادى حتى لا يعطوا أهالي بيتا مشهد انتصار، وشهدت الليلة الأخيرة قبل الإخلاء مواجهات ضارية استمرت حتى انسحاب آخر مستوطن من الموقع ليؤكد أهالي بيتا أنهم طردوا آخر مستوطن منها على وقع المقاومة إذ لم يسمحوا لهم بانسحاب هادئ.

وفي مدن الداخل المحتل كانت حركة الاحتجاج واسعة ضد ما يسمى مشاريع التطوير للمدن العربية في يافا والنقب والجليل الاعلى. وقام فلسطينيو 1948 باحتجاجات ضد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ونظموا مسيرات داعمة ومناصرة لغزة وللقدس والأقصى، ومساندة لأهالي حي الشيخ جراح الذين يتصدون لمخطط ترحيلهم وتشريدهم ونقل عقاراتهم ومنازلهم للمستوطنين.

وفي تحول خطير يعكس تصعيدا في معركة الصراع على الوجود في فلسطين التاريخية، أعطت الحكومة الإسرائيلية الضوء الأخضر لعصابات المستوطنين بمهاجمة فلسطينيي 48، والاعتداء عليهم في المدن الساحلية، في محاولة لترويعهم وردعهم عن المشاركة في الهبّة الشعبية، وسلخهم عن القضية الفلسطينية.

ورغم اعتداءات المستوطنين وقمع الشرطة الإسرائيلية للاحتجاجات داخل البلدات العربية، وتهديدات المؤسسة الإسرائيلية باستعمال القوة المفرطة لإخماد الهبة الشعبية، فإن الاحتجاجات تواصلت، كان الداخل الفلسطيني سباقا في إعلان إضراب الكرامة يوم 18 مايو/أيار الجاري، ليعم كل فلسطين التاريخية، في مشاهد عززت وحدة الكل الفلسطيني وأسست لمرحلة جديدة في التعامل مع إسرائيل.

جدوى استمرار المقاومة الشعبية الفلسطينية

تخبرنا دراسات المقاومة الشعبية أن حركة اللاعنف تنجح إذا استطاعت إحراز نتائج ملموسة على الأرض كزيادة تكلفة السياسات القمعية للنظام الاستعماري تحديدا، تعمل للانطلاق من فكرة مقاطعة الاحتلال والاستعمار على المستويات كافة وترسيخ القناعة بضرورة استمرار المقاومة.

كان من أهم نتائج المقاومة الشعبية الفلسطينية، خاصة في هبة الشيخ جراح - باب العامود، أن أفقدت شرعية الكيان الصهيوني لدى أصدقائه وحلفائه المحليين والدوليين، حيث أظهرت مدى سطحية التطبيع القائم بين الدول العربية والكيان الصهيوني وهشاشته من جهة. أما من الناحية الدولية ساهمت في تقوية الحراكات العمالية والسياسية والاجتماعية والمدنية التي ظلت على مدار العقود الأخيرة في حالة من الضعف والتهميش داخل مجتمعاتها بشأن دعمها للقضية الفلسطينية، من خلال التفاف غير مسبوق وتوسّع هائل في تقبل الخطاب الفلسطيني والالتحام مع الحراكات الأخرى التي تواجه العنصرية والفاشية في العالم. واستطاعت الهبة الشعبية في كل فلسطين أن تمايز بين أنصار القضية الفلسطينية وبين أنصار الصهاينة، وساهمت في انحسار قدرة الصهاينة على خلق حالة تضامن واسعة مع الكيان، كما ساهمت في اتخاذ دعم فلسطين شكلا إضافيا لاتساع تبنّي الخطاب الفلسطيني، ووصولها إلى حراكات سياسية تقدّمية وحتى ليبرالية في الشمال والجنوب العالمي معاً، الأمر الذي ادى إلى زعزعة الغطاء الأخلاقي الذي استند عليه العدو منذ ما يقارب السبعين عاما.

لذا نحن في فلسطين لدينا خيار وحيد، هو الاستعداد لاستدامة المقاومة الشعبية وبناء الإنجازات بالتراكم والتكرار، فتصل الاندفاعات الشعبية المتقالية مع الزمن وتراكم التراجعات المتقالية إلى ما كان يمكن لانتفاضة من عدة شهور تحقيقه، لكن بزمن أطول وطريقة مختلفة من التكيف تنتقل من التحكم إلى المواكبة والاستثمار. وفرض توازنات جديدة غير مسبوقة في هذا الصراع.

تعددت نماذج المقاومة الشعبية في مختلف الأراضي الفلسطينية من زبوبا وعانين والطيبة وطورا الغربية في جنين، إلى دير الغصون وكفر قدوم وجيوس وفلامية وحبلة وعزون وعزبة طبيب في طولكرم وفي قلقيلية، إلى نعلين وبلعين وبدرس في رام الله، مروراً بالمعصرة وأم سلمونة والولجة في بيت أمر ويطا في الخليل.

وفي بيتا نموذج آخر على المقاومة الشعبية الجادة حيث نجح أهالي بيتا خلال ستة وستين يوما في انتزاع الخطوة الأولى نحو النصر على المستوطنين؛ بإجبارهم على إخلاء جبل صبيح الذي تحول لرمز مقاومة الاستيطان في الأشهر الأخيرة.

وبشعور الهزيمة والذل أخلى المستوطنون مستوطنة افيتار التي أقاموها على الجبل فرادى حتى لا يعطوا أهالي بيتا مشهد انتصار، وشهدت الليلة الأخيرة قبل الإخلاء مواجهات ضارية استمرت حتى انسحاب آخر مستوطن من الموقع ليؤكد أهالي بيتا أنهم طردوا آخر مستوطن منها على وقع المقاومة إذ لم يسمحوا لهم بانسحاب هادئ.

وفي مدن الداخل المحتل كانت حركة الاحتجاج واسعة ضد ما يسمى مشاريع التطوير للمدن العربية في يافا والنقب والجليل الاعلى. وقام فلسطينيو 1948 باحتجاجات ضد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ونظموا مسيرات داعمة ومناصرة لغزة وللقدس والأقصى، ومساندة لأهالي حي الشيخ جراح الذين يتصدون لمخطط ترحيلهم وتشريدهم ونقل عقاراتهم ومنازلهم للمستوطنين.

من التظاهرات الأخيرة أمام الحرم القدسي (أحمد غرابلي/فرانس برس)

نوع الفلسطينيون أشكال الاحتجاج في القدس (صلاح برس كاهانا/ فرانس برس)

عصابات المستوطنين الجدد

في تحول خطير يعكس تصعيدا في معركة الصراع على الوجود في فلسطين التاريخية، أعطت الحكومة الإسرائيلية الضوء الأخضر لعصابات المستوطنين بمهاجمة فلسطينيي 48 والاعتداء عليهم في المدن الساحلية، في محاولة لترويعهم وردعهم عن المشاركة في الهبّة الشعبية، وسلخهم عن القضية الفلسطينية.

ورغم اعتداءات المستوطنين وقمع الشرطة الإسرائيلية الاحتجاجات داخل البلدات العربية، وتهديدات المؤسسة الإسرائيلية باستعمال القوة المفرطة لإخماد الهبة الشعبية، فإن الاحتجاجات تواصلت، وكان الداخل الفلسطيني سباقا في إعلان إضراب الكرامة يوم 18 مايو/أيار الجاري، ليعم كل فلسطين التاريخية، في مشاهد عززت وحدة الكل الفلسطيني وأسست لمرحلة جديدة في التعامل مع إسرائيل. نتخبرنا دراسات المقاومة الشعبية أن حركة اللاعنف تنجح إذا استطاعت إحراز نتائج ملموسة على الأرض، كزيادة تكلفة السياسات القمعية للنظام الاستعماري تحديدا، تعمل للانطلاق من فكرة مقاطعة الاحتلال والاستعمار على المستويات كافة وترسيخ القناعة بضرورة استمرار المقاومة.

تحرك نقابي في رام الله (عباس مومني/ فرانس برس)

حول التقاطع بين النضالين النقابي والتحرري فلسطينياً

وجيه العيسه

في هذه الأيام يكون قد مر حوالي المائة عام على التاريخ المتفق عليه لنشوء الحركة العمالية والنقابية في فلسطين وخلال قرن من الزمن لم تكن نشأة النقابات الفلسطينية كنتاج طبيعي للتطور الاقتصادي في فلسطين أو نتيجة صراع طبقي أو مطالب حقوقية بشكل عام ولكنها مثل جميع المنظمات والأحزاب السياسية التي ظهرت خلال قرن من الزمن تزامنت مع التغيرات العديدة سياسياً واقتصادياً وثقافياً بشكل متسارع. من الاحتلال البريطاني تحت مسمى الانتداب الذي ساهم في هجرة آلاف الفلاحين الفلسطينيين أرضهم من الريف إلى المدن ليتحولوا إلى العمل المأجور، الذي ترافق مع نشوء العديد من الصناعات والأعمال العديدة مثل الطباعة والبريد والميناء والسكة الحديد وغيرها، التي تم إنشاؤها لتلبية احتياجات حكومة الانتداب البريطانية، مما أدى إلى وجود تجمعات في المدن ذات مصالح مشتركة في العمل. وبالتالي لم يكن غريباً نشوء الجمعيات العمالية التي تم تأسيسها للدفاع عن المصالح العمالية وفي تنظيمها للقضايا الاقتصادية والاجتماعية (يمكن العودة النظام الداخلي لجمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا- أحمد اليماني. جمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا. دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع. دمشق. 1993) وترافق ذلك مع تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وفي خضم النضال من أجل تحسين ظروف العيش والعمل تصدر الموضوع السياسي وخطر تزايد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، لينتبه الشعب الفلسطيني ونقابيوه إلى خطورة هذا الاتجاه، وبدأ الصراع والنضال الوطني للتصدي لهؤلاء المستعمرين الجدد، وبدأت تبرز أولوية النضال الوطني التحرري كقضية أساسية، في حين تراجع العمل النقابي والمطلبي في انتظار التحرر ويلي ذلك الذهاب إلى القضايا المعيشية والمطلبية، ولعبت القيادات النقابية دوراً في تنظيم الاحتجاجات والنضال ضد الاحتلال البريطاني ومشروعه في تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

لذلك لم يكن غريباً أن معظم النقابات العمالية أو ما سمّي حينها جمعيات العمال العرب؛ بمختلف أسمائها؛ كانت ظاهرياً نقابية ولكنها في الواقع كانت جزأ من النضال الوطني الفلسطيني من أجل الاستقلال، ووجدت القيادات العمالية نفسها في قلب النضال الوطني (رغم محاولات التهميش التي كانت القيادات الوطنية التقليدية تسعى لها) لمقاومة الاحتلال البريطاني، وتم تحييد النضال المطلبي وتهميشه في سبيل الأولوية الوطنية. من هنا بدأ استخدام النقابات كأداة للتأثير السياسي والحصول على الاعتراف الوطني بهم كقيادات سياسية، حتى إن البعض سعى إلى تأسيس أحزاب سياسية لم يكتب لها الظهور ولم يكن الظرف ليتيح لها ذلك فقد جاءت النكبة لتقضي على كل الطموحات الوطنية التي بنيت عليها الآمال.

مع ذلك فإن النقابيين الفلسطينيين حتى بعد تشتتهم لم يتغير فهمهم لهذا الربط القصري بين ما هو نقابي مطلبي ومعيشي وما هو نضال وطني من أجل التحرر وبناء الوطن الفلسطيني المستقل، وهذا أدى لاحقاً إلى ملاحقة هذه القيادات وتعرضها للقمع والاعتقال وخاصة بعد نكبة 1948، بسبب مواقفهم الوطنية الواضحة ووقوفهم ضد الاستعمار وأعوانه. تم استخدام النقابات كمداخل علنية للعمل السياسي والحزبي في ظل حظر الأحزاب فترة الحكم الأردني في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام 1967. ومع اكتمال احتلال فلسطين التاريخية استشعر الاحتلال الإسرائيلي خطر النقابات والنقابيين، إذ قام بحظر الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية والنقابات وأبقى على هامش محدود للعمل العلني لبعض النقابات، وخاصة في الضفة الغربية، مما أبقى النقابات تحت سلطة القيادات السياسية والحزبية في محاولة لتنظيم الجمهور مع بعض الأنشطة المحدودة ذات الطابع العمالي والمطلبي المحلي. في حين كانت أعين النقابيين على النشاط السياسي والوطني، ولم تتغير النظرة إلى النقابات باعتبارها أدوات «يسارية» لتغطية النشاط الوطني والحزبي لذلك، لم يكن الانضمام للنقابات ذا أسباب مطلبية اقتصادية واجتماعية، مما أعاق خلق نقابيين أو حركة نقابية فاعلة تكون رديفاً مهماً للحركة الوطنية السياسية الفلسطينية، وهذا ظهر واضحاً في الانشقاقات التي ظهرت في الحركة العمالية في ثمانينيات القرن الماضي، التي اتسمت بالطابع السياسي، وما يدلل على ذلك لاحقاً الطريقة التي تم بموجبها توحيد الحركة النقابية في اتحاد واحد، تتقاسم فيه التنظيمات الفلسطينية المواقع القيادية بعيداً عن العمال وهمومهم ومطالبهم، وبقي مفهوم الأولوية السياسية والوطنية وتغليبها على القضايا العمالية والاجتماعية، بدلاً من تعزيز النضال العمالي والاجتماعي كي يساهم في التحرر الوطني. لم يساعد إنشاء السلطة الفلسطينية في توضيح العلاقة والفصل بين العمل النقابي والعمل السياسي، بل كرس الهيمنة السياسية على النقابات الفلسطينية بمباركة السلطة الفلسطينية وجميع القوى «اليسارية واليمينية» على حد سواء، ما أضعف دور النقابات حتى أصبحت على هامش العمل الوطني والسياسي أيضاً. إذ تم بشكل مدروس افراغ النقابات من العضوية الحقيقية لصالح تقاسم المواقع، ما ساهم في تراجع العمل النقابي بل وأدى إلى غيابه عن الفعل الحقيقي الوطني والمطلبي وابقاء في الهامش. فعلى الرغم من بروز عدد من النقابات والنقابيين المستقلين في بدايات القرن الحالي نتيجة الأوضاع الاقتصادية والمعاناة في العمل، حيث تشكلت العديد من النقابات خارج الأطر الرسمية، إلا أن دورها بقي هامشياً في ظل الدعم الرسمي الكامل للنقابات الرسمية والضغوطات التي مورست على النقابات المستقلة لإبقائها في موقف ضعيف.

لذلك ليست صدفة أن الواقع العمالي الحالي تم إفراغه من مضمونة الحقيقي وفقد ثقة العمال، ما أدى إلى ابتعادهم عن النقابات والأحزاب، وبالتالي الابتعاد عن المساهمة في الفعل السياسي أو الاجتماعي لصالح النخبة السياسية الحاكمة وبقي التداخل والتناقض بين أي من الأولويات يمكن تبنيها في ظل كل ما يحدث.

مسار

بعد صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية في 5 فبراير/ شباط 2021 والذي أكد أن قانون المحكمة ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مما فتح الطريق للتحقيق في إمكانية ارتكاب جرائم حرب هناك، جُنّت إسرائيل ولم تجد رداً سوى الادعاء أن قرار المحكمة «جوهر اللاسامية» «وقمة النفاق» واتهمت الولايات المتحدة المحكمة بأنها صارت «وسيلة انتقام سياسي» وبريطانيا علقت بأن التحقيق «هجوم على إسرائيل». نلاحظ أنه لم يقم أحد حتى إسرائيل، أن قرار المحكمة «جوهر اللاسامية» «وقمة النفاق» واتهمت الولايات المتحدة المحكمة بأنها صارت «وسيلة انتقام سياسي» وبريطانيا علقت بأن التحقيق «هجوم على إسرائيل». نلاحظ أنه لم يقم أحد حتى إسرائيل، أو يدعي أنه ليس صالحاً ولكن صوبوا نقدهم على المحكمة، السلطة المخولة بتطبيق القانون. كذلك مهم أن نلاحظ أنهم لم ينتقدوا الفلسطينيين على مساعيهم القانونية ولجوئهم للمحكمة. في 2012 أصدر قاضي المحكمة العليا في لندن قراراً بقبول دعوى أقامها ضد الحكومة البريطانية خمسة من قبيلة ماو ماو الكينية بسبب جرائم ارتكبتها القوات البريطانية في عام 1952 أثناء محاولات قمع وإخماد الثورة المسلحة ضد الاحتلال البريطاني لكينيا. بعد محاولات عدة من الحكومة البريطانية لرد الدعوى في المحكمة التي بدأت في 2009، اعترفت الحكومة بجرائمها بعد أكثر من 50 عاماً على حدوث الجرائم، وقدمت اعتذاراً للضحايا ودفعت تعويضات لهم.

في عام 2001 تقدم مجموعة من السكان الأصليين لجزر تشاغوس وأكبرها جزيرة دييغو غارسيا بشكوى ضد الحكومة البريطانية طالبين التعويض وحق العودة إلى جزرهم التي أخلو منها بين 1968-1971 بقرار من السلطات البريطانية التي كانت قد أجّرت الجزر للحكومة الأميركية لإقامة قاعدة عسكرية عليها. وبعد جولات عديدة في المحاكم العليا بين قبول ورفض، ومماطلة ومحاولات يائسة من الحكومة وادعاءات إجرائية لإسقاط الدعوى وعدم كشف الوثائق، تركزت الدعوى على طلب التعويضات التي كانت الحكومة البريطانية قد عرضتها، ولكن رفضت السماح للسكان الأصليين بالعودة. وفي عام 2019 قامت الحكومة البريطانية بالاعتذار رسمياً عن إجراءاتها ضد السكان الأصليين.

في فبراير 2019 كانت موريشيوس قد حصلت على قرار، غير ملزم، من محكمة العدل الدولية، قضى بأحقيتها في الجزر وبتخلي بريطانيا عنها وإعادة توطين السكان الأصليين فيها. وفي نفس العام كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت وبأغلبية ساحقة، القرار 12146 الذي يطالب بريطانيا بإنهاء حكمها لجزر تشاغوس وتسليمها لموريشيوس. لم يحصل ذلك ولكن تم تثبيت حق موريشيوس في جزرها والظلم الذي وقع على سكانها.

بعد ويلات الحروب عادة ما تتداعى الدول للعمل على محاولة تفادي الجرائم والمخالفات للأعراف الانسانية والقوانين الدولية.

في عام 1945 أي بعد الحرب العالمية الثانية شكلت الدول المنتصرة محاكم نورمبرغ لمحاكمة النازيين على جرائم ارتكبت خلال الحرب. وفي عام 1949 صدرت اتفاقيات جنيف الأربع. معظم دول العالم كيفت قوانينها المحلية لتتوافق مع اتفاقيات جنيف وكثير منها سنت قوانين الولاية الدولية للقوانين المحلية والتي تسمح بملاحقة الجرائم أينما وقعت. تلك القوانين وعدة محاكمات خاصة صارت مثالاً رادعاً لمنع ارتكاب جرائم وممارسات صنفت على أنها جرائم تحت القانون الدولي أو المحلي.

في عام 1995 وقعت مجازر وجرائم حرب من قبل الصرب بحق المسلمين في البوسنة والهرسك وُصفت بأنها الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية.

في يوليو/ تموز 1998 صدر في روما الميثاق الدولي لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية الذي يعرف بميثاق روما. صنف الميثاق الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وهي أربع رئيسة قبل تفصيلها وتوصيفها، (أ) الإبادة الجماعية، (ب) الجرائم ضد الإنسانية، (ج) جرائم الحرب، (د) جريمة العدوان.

وبعد عدة قضايا ومحاكمات ناجحة وخاصة لمجرمي حرب من صربيا وأفريقيا، صارت المحكمة مؤسسة ثابته في الوعي العام وملجأ للضحايا لمحاولة إنصافهم.

ورغم ذلك هناك من يجد مبرراً لادعاء عدم جدوى النضال القانوني لمحدودية تنفيذ القرارات القضائية إلا على الضعاف من الأشخاص والدول ولعدم توفر الإرادة الدولية لمتابعة القرارات القضائية التي لا تكون في صالح الأقوياء. نذكر مثلاً أن إسرائيل والولايات المتحدة ليستا من أعضاء المحكمة الجنائية الدولية. بسبب النفوذ والسطوة الأميركية في النظام الدولي رفضت الولايات المتحدة أن تسمح بإجراء تحقيق مع جنودها بتهم ارتكاب جرائم حرب في أفغانستان والعراق. الأهم والأخطر في هذه الزاوية هو إحجام سلطات دول الضحايا، إما كرهاً أو تواطؤاً عن السعي لإنصاف مواطنيها في المحاكم المحلية أو الدولية. نذكر هنا رفض القيادة الفلسطينية متابعة نتائج وتوصيات تقرير جولدستون لعام 2009 في جرائم حرب ارتكبت خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008. كذلك أحجمت الحكومات الأفغانية والعراقية عن تقديم شكاوى ضد الجنود الأميركان لجرائم حرب وقعت في أراضيها وضد مواطنيها.

معضلة أخرى يجب الإشارة إليها وهي أن عضوية المحكمة الجنائية الدولية طوعية وتعتمد في عملها على تعاون السلطات الرسمية في الدولة العضو، التي وقعت فيها الجرائم، لإجراء التحقيق وحماية طواقم التحقيق وتقديم التسهيلات والوثائق والمعلومات. بدون ذلك التعاون لا تستطيع المحكمة إنجاز عملها الحساس جداً والذي يعتمد على صدقية الشهود والوثائق التي قد تستخدم في محاكمات المتهمين.

المحكمة الجنائية الدولية هي ملجأ أخير ويجب على الضحايا اللجوء أولاً الى القضاء المحلي لتقديم شكاويهم، وإذا لم يتوفر لهم ذلك يستطيعون اللجوء للقضاء الدولي. هذا يسبب بطء في الإجراءات التي تستخدم أحيانا لإحباط الشكاوى وأمل الضحايا في الإنصاف من المعتدين.

القضاء المحلي أيضاً يعاني من تقصير في متابعة شكاوى من ضحايا الجرائم التي ترتكب في بلدانهم ومن قبل سلطات أنظمة الحكم فيها.

أسباب ذلك متعددة، الفساد القضائي والإداري في توثيق الجرائم أو وضع عقبات إدارية أمام الضحايا مصممة لتضييق السبل على الضحايا، وأحيانا التهديدات ضد عوائل الضحايا لردعهم، وغالبا المماطلة في متابعة الشكاوى وملاحقة المتهمين والذين غالبا هم من أصحاب السلطة المتنفذين في مفاصل الدولة.

في شباط من عام 1982 قامت قوات عسكرية نظامية تحت إمرة رفعت الأسد، أخي الرئيس السوري حينها حافظ الأسد، بارتكاب مجازر بحق المدنيين في مدينة حماة السورية قدر عدد ضحاياها بين 2000 و20000. ما زال النظام المسؤول قائماً في سورية وهو ما يمكن أن يفسر عدم قيام أهالي الضحايا بملاحقة الجرائم بحقهم. لكن لا يوجد تفسير لعدم ملاحقة رفعت الأسد أمام المحاكم الأوروبية وخاصة بعد خروجه الإجباري من سورية وإقامته في أوروبا.

مهما كانت الأسباب والظروف يصح القول إن الحالة الإنسانية والسلم العالمي والمجتمعي يعتمدان كثيراً على تحقيق العدالة والشعور بسيادة وسلطة القانون على الجميع.

النضال القانوني والحقوقي

الإيجابيات والآفاق والحدود

اركيت إسرائيل جرائم حرب في عدوانها المتكرر على غزة الذي بدا منذ أواخر عام 2008 (عابد خطيب/ Getty)

عدنان الصباح

لا يختلف كثيرون على أن استخدام القانون هو من الأدوات الفعالة في النضال لتحصيل الحقوق، سواء كانت فردية أو جماعية.

مقولة «أخذ القانون بيده» التي تطرح بطريقة استنكارية أحياناً لم تأت من فراغ، من جهة هناك، في هذه الجملة اعتراف أن القانون هو وسيلة يمكن استخدامها لتحصيل الحقوق وأخذ القانون باليد هي إحدى طرق استخدام القانون.

ومن جهة أخرى، هذا المصطلح نابع أصلاً من ويشمل اعترافاً بقيمة القانون وحضوره في الوعي العام في مرتبة عليا محترمة، كأحدى أدوات تحصيل الحقوق وفض النزاعات، سواء كانت فردية أو جماعية أو بين الفرد والسلطة أو بين الدول، ولكن بحصر الاستخدام الصحيح للقانون في اتباع قواعد وإجراءات ولوائح ومكان اختصاص وصلاحيات استخدام وتطبيق القانون أمام العوام.

القانون هو مجموعة الأعراف والمبادئ والقواعد والأنظمة التي يتعارف عليها المجتمع ويتفق على تأصيلها وترتيبها في منظومة لوائح وقواعد متناسقة لترتيب العلاقات والتفاعلات بين أعضاء ذلك المجتمع كافراد وجماعات وبين الفرد والسلطة الرسمية في الدولة التي تصدر القانون. في حال حدوث نزاع يلجأ إلى المحاكم في تلك الدولة لتُفسر وتفتي في النزاع حسب القانون النافذ في حينه.

إذا أسقطنا ذلك التعريف على المجتمع الدولي فالسلطة الرسمة هي المنظمات الدولية التي تعارفت الدول الأعضاء فيها على أهليتها لسن القوانين والمواثيق وتنظيمها وتطبيقها بين الدول. هناك تباين بين القوانين المحلية والدولية سأذكره لاحقاً. لا شك في أن اللجوء للقانون هو أداة قوية في السعي لتثبيت وتحصيل الحقوق. قليل من البشر اليوم لا يعترفون بسلطة القانون وفضيلة ولزوم احترامه وتطبيقه.

> **رفضت القيادة الفلسطينية متابعة نتائج وتوصيات تقرير جولدستون لعام 2009**

لا يعني ذلك عدم وجود مخالفين ومخالفات لتلك القاعدة. إذا قبلنا أنه غالباً ما يكون اللجوء للقانون من قبل الطرف الضحية وغالباً، ليس دائماً، الضحية هو الطرف الأضعف، فإن اللجوء للقانون يوفر نوعاً من القوة والحماية، إن لم يكن للأشخاص، فللحقوق مهما طال الزمن.

اللجوء للقانون كإحدى وسائل النضال يعبر عن ويؤكد مرتبة أخلاقية عليا يعترف الكثيرون بها للضحية تشكل الركيزة الأساسية التي يستند إليها الضحية في نضاله لتحصيل حقوقه وإنصافه من المعتدي. يكون عادة من الصعب على المعتدي أن يحوز على ذلك السبق ويتفوق على الضحية في دفاعه عن عدوانه وتصرفاته. إذا اتفقنا أن القانون يمتلك سلطة وقوة لأنه يمثل أعراف وإجماع المجتمع الذي سنّه لنفسه.

آفاق النضال القانوني لا محدودة وتتوسع باستمرار مع تطور القانون الدولي والمحلي، وخاصة مع ازدياد القضايا التي تقدم للمحاكم وصدور فتاوى قضائية فيها بتطوير مبادئ وقواعد قانونية تكون عادة مفيدة في قضايا أخرى تستقي من سابقاتها.

بعد صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية في 5 فبراير/ شباط 2021 والذي أكد أن قانون المحكمة ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، مما فتح الطريق للتحقيق في إمكانية ارتكاب جرائم حرب هناك، جُنّت إسرائيل ولم تجد رداً سوى الادعاء أن قرار المحكمة «جوهر اللاسامية» «وقمة النفاق» واتهمت الولايات المتحدة المحكمة بأنها صارت «وسيلة انتقام سياسي» وبريطانيا علقت بأن التحقيق «هجوم على إسرائيل». نلاحظ أنه لم يقم أحد حتى إسرائيل، أو يدعي أنه ليس صالحاً ولكن صوبوا نقدهم على المحكمة، السلطة المخولة بتطبيق القانون. كذلك مهم أن نلاحظ أنهم لم ينتقدوا الفلسطينيين على مساعيهم القانونية ولجوئهم للمحكمة. في 2012 أصدر قاضي المحكمة العليا في لندن قراراً بقبول دعوى أقامها ضد الحكومة البريطانية خمسة من قبيلة ماو ماو الكينية بسبب جرائم ارتكبتها القوات البريطانية في عام 1952 أثناء محاولات قمع وإخماد الثورة المسلحة ضد الاحتلال البريطاني لكينيا. بعد محاولات عدة من الحكومة البريطانية لرد الدعوى في المحكمة التي بدأت في 2009، اعترفت الحكومة بجرائمها بعد أكثر من 50 عاماً على حدوث الجرائم، وقدمت اعتذاراً للضحايا ودفعت تعويضات لهم.

في عام 2001 تقدم مجموعة من السكان الأصليين لجزر تشاغوس وأكبرها جزيرة دييغو غارسيا بشكوى ضد الحكومة البريطانية طالبين التعويض وحق العودة إلى جزرهم التي أخلو منها بين 1968-1971 بقرار من السلطات البريطانية التي كانت قد أجّرت الجزر للحكومة الأميركية لإقامة قاعدة عسكرية عليها. وبعد جولات عديدة في المحاكم العليا بين قبول ورفض، ومماطلة ومحاولات يائسة من الحكومة وادعاءات إجرائية لإسقاط الدعوى وعدم كشف الوثائق، تركزت الدعوى على طلب التعويضات التي كانت الحكومة البريطانية قد عرضتها، ولكن رفضت السماح للسكان الأصليين بالعودة. وفي عام 2019 قامت الحكومة البريطانية بالاعتذار رسمياً عن إجراءاتها ضد السكان الأصليين.

في فبراير 2019 كانت موريشيوس قد حصلت على قرار، غير ملزم، من محكمة العدل الدولية، قضى بأحقيتها في الجزر وبتخلي بريطانيا عنها وإعادة توطين السكان الأصليين فيها. وفي نفس العام كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت وبأغلبية ساحقة، القرار 12146 الذي يطالب بريطانيا بإنهاء حكمها لجزر تشاغوس وتسليمها لموريشيوس. لم يحصل ذلك ولكن تم تثبيت حق موريشيوس في جزرها والظلم الذي وقع على سكانها.

بعد ويلات الحروب عادة ما تتداعى الدول للعمل على محاولة تفادي الجرائم والمخالفات للأعراف الانسانية والقوانين الدولية.

في عام 1945 أي بعد الحرب العالمية الثانية شكلت الدول المنتصرة محاكم نورمبرغ لمحاكمة النازيين على جرائم ارتكبت خلال الحرب. وفي عام 1949 صدرت اتفاقيات جنيف الأربع. معظم دول العالم كيفت قوانينها المحلية لتتوافق مع اتفاقيات جنيف وكثير منها سنت قوانين الولاية الدولية للقوانين المحلية والتي تسمح بملاحقة الجرائم أينما وقعت. تلك القوانين وعدة محاكمات خاصة صارت مثالاً رادعاً لمنع ارتكاب جرائم وممارسات صنفت على أنها جرائم تحت القانون الدولي أو المحلي.

في عام 1995 وقعت مجازر وجرائم حرب من قبل الصرب بحق المسلمين في البوسنة والهرسك وُصفت بأنها الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية.

في يوليو/ تموز 1998 صدر في روما الميثاق الدولي لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية الذي يعرف بميثاق روما. صنف الميثاق الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وهي أربع رئيسة قبل تفصيلها وتوصيفها، (أ) الإبادة الجماعية، (ب) الجرائم ضد الإنسانية، (ج) جرائم الحرب، (د) جريمة العدوان.

وبعد عدة قضايا ومحاكمات ناجحة وخاصة لمجرمي حرب من صربيا وأفريقيا، صارت المحكمة مؤسسة ثابته في الوعي العام وملجأ للضحايا لمحاولة إنصافهم.

ورغم ذلك هناك من يجد مبرراً لادعاء عدم جدوى النضال القانوني لمحدودية تنفيذ القرارات القضائية إلا على الضعاف من الأشخاص والدول ولعدم توفر الإرادة الدولية لمتابعة القرارات القضائية التي لا تكون في صالح الأقوياء. نذكر مثلاً أن إسرائيل والولايات المتحدة ليستا من أعضاء المحكمة الجنائية الدولية. بسبب النفوذ والسطوة الأميركية في النظام الدولي رفضت الولايات المتحدة أن تسمح بإجراء تحقيق مع جنودها بتهم ارتكاب جرائم حرب في أفغانستان والعراق. الأهم والأخطر في هذه الزاوية هو إحجام سلطات دول الضحايا، إما كرهاً أو تواطؤاً عن السعي لإنصاف مواطنيها في المحاكم المحلية أو الدولية. نذكر هنا رفض القيادة الفلسطينية متابعة نتائج وتوصيات تقرير جولدستون لعام 2009 في جرائم حرب ارتكبت خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008. كذلك أحجمت الحكومات الأفغانية والعراقية عن تقديم شكاوى ضد الجنود الأميركان لجرائم حرب وقعت في أراضيها وضد مواطنيها.

معضلة أخرى يجب الإشارة إليها وهي أن عضوية المحكمة الجنائية الدولية طوعية وتعتمد في عملها على تعاون السلطات الرسمية في الدولة العضو، التي وقعت فيها الجرائم، لإجراء التحقيق وحماية طواقم التحقيق وتقديم التسهيلات والوثائق والمعلومات. بدون ذلك التعاون لا تستطيع المحكمة إنجاز عملها الحساس جداً والذي يعتمد على صدقية الشهود والوثائق التي قد تستخدم في محاكمات المتهمين.

المحكمة الجنائية الدولية هي ملجأ أخير ويجب على الضحايا اللجوء أولاً الى القضاء المحلي لتقديم شكاويهم، وإذا لم يتوفر لهم ذلك يستطيعون اللجوء للقضاء الدولي. هذا يسبب بطء في الإجراءات التي تستخدم أحيانا لإحباط الشكاوى وأمل الضحايا في الإنصاف من المعتدين.

القضاء المحلي أيضاً يعاني من تقصير في متابعة شكاوى من ضحايا الجرائم التي ترتكب في بلدانهم ومن قبل سلطات أنظمة الحكم فيها.

أسباب ذلك متعددة، الفساد القضائي والإداري في توثيق الجرائم أو وضع عقبات إدارية أمام الضحايا مصممة لتضييق السبل على الضحايا، وأحيانا التهديدات ضد عوائل الضحايا لردعهم، وغالبا المماطلة في متابعة الشكاوى وملاحقة المتهمين والذين غالبا هم من أصحاب السلطة المتنفذين في مفاصل الدولة.

في شباط من عام 1982 قامت قوات عسكرية نظامية تحت إمرة رفعت الأسد، أخي الرئيس السوري حينها حافظ الأسد، بارتكاب مجازر بحق المدنيين في مدينة حماة السورية قدر عدد ضحاياها بين 2000 و20000. ما زال النظام المسؤول قائماً في سورية وهو ما يمكن أن يفسر عدم قيام أهالي الضحايا بملاحقة الجرائم بحقهم. لكن لا يوجد تفسير لعدم ملاحقة رفعت الأسد أمام المحاكم الأوروبية وخاصة بعد خروجه الإجباري من سورية وإقامته في أوروبا.

مهما كانت الأسباب والظروف يصح القول إن الحالة الإنسانية والسلم العالمي والمجتمعي يعتمدان كثيراً على تحقيق العدالة والشعور بسيادة وسلطة القانون على الجميع.

الجاليات الفلسطينية في أوروبا والرأي العام

الانقسام الفلسطيني والهياكل المبعثرة ليست بالعائق المستحيل تجاوزه، وذلك إذا اعتبرنا ان الانقسام ناتج عن اختلاف وتناقض المشاريع، أو غياب «المشروع الوطني الموحد»، ولقد اظهرت المواجهات الاخيرة والهبّات في القدس والمدن الفلسطينية واقعاً مختلفاً إلى حد بعيد عن «الواقع السياسي الرسمي»

تيارات اجتماعية عريضة اكتسحت أوروبا ترفض المزيد من شنّ الحروب (مارك كيرسون/Getty)

ثائر السهلي

يشكل الانقسام السياسي الفلسطيني واحدا من أبرز المشاكل والتحديات الماثلة أمام فلسطينيي أوروبا، في السعي نحو تفعيل دورهم الهام في سيرورة النضال الفلسطيني التحرري. ولا تقلّ آثار هذا الانقسام في ساحته الأوروبية ضررا عن تلك التي يتركها في فلسطين. تكفي محاولة حصر الأجسام والأشكال التمثيلية الموجودة كمؤسسات بفترض بها أن تمثل الجاليات الفلسطينية في القارة العجوز، ليخرج المرء بتصور أولي عن تأثير هذا الانقسام، وبعثرته لطاقات وجهود غالبية الفلسطينيين، ما يضعف تأثير تلك الجاليات ويحدّ من مدى انخراطها في العملية التحررية لشعبها واستقلال بلادها. شكلت الخيارات السياسية لقيادة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، أعمق مسارات هذا الانقسام، بحيث كان الخروج فوق سقف «حل الدولتين» أو «عملية السلام» واتفاق أوسلو مسألة لا تتعدى «وجهة نظر شخصية» غير ذات أهمية في سياق تشكل الرأي العام المناصر لفلسطين، أو حتى المعادي لها، في أوروبا. ورغم أن تلك الخيارات السياسية وصلت إلى طريق مسدود، وباعتراف بعض من أهم أصحابها، كالرئيس الراحل ياسر عرفات أو أحمد قريع، رئيس وزراء السلطة لأكثر من مرة، إلّا أنها بقيت كزاوية يتيمة ينظر من خلالها السياسيون أو وسائل الإعلام والمراكز البحثية في الغرب عموما، وأوروبا خصوصا، في سياق الإطلالة أو التمعّن في «المسألة الفلسطينية»، إن جاز الوصف. فالأذان والعيون تلك لم تكن لتصغي أو تنظر إلى خطاب لا يردده «الفلسطينيون الرسميون»، ولا إلى خطابات أخرى غير خطابات «التسوية» و«حل الدولتين» التي كتبت بمداد لم تبخل فيه أوروبا وغيرها، وما تبقى أساسا من تلك «التسوية» يتنفس برئة صناعية تعتمد على المساعدات الأوروبية والمنح، وإلا كانت قد انهارت هياكلها التي نتجت عنها، كالسلطة الفلسطينية، مع «عملية السور الواقي» التي شنّها الاحتلال خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

لكن هذا الانقسام والهياكل المبعثرة ليست بالعائق المستحيل تجاوزه، طبعا إذا اعتبرنا أن الانقسام هذا ناتج عن اختلاف وتناقض المشاريع، أو غياب «المشروع الوطني الموحد»، فقد أظهرت المواجهات الأخيرة والهبّات في القدس والمدن الفلسطينية واقعاً مختلفاً إلى حد بعيد عن «الواقع السياسي الرسمي» المتمثل ببرنامج حل الدولتين والانقسام الجغرافي بين الأراضي المحتلة في العام 1948 والأراضي المحتلّة في العام 1967، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وباتت ملموسة صوابية الحديث عن شعب واحد يخوض نضالا واحدا فوق أرضه الكاملة بغض النظر متى وقع الاحتلال عليها. إذن نحن لسنا فقط أمام فشل ذريع لأوهام التسوية واستحالة إقامة «دولة فلسطينية» بسبب السرطان الاستيطاني المتنامي بمفاعيل اتفاقية أوسلو، بل أمام نهوض شعبيّ قلّ نظيره في السيرورة الفلسطينية، وعودة إلى أولويّات الصراع مع الاحتلال ليشمل في أبعاده كل الشعب لأجل كل الأرض. برزوز هذا الواقع وجدّيته هو فرصة لتصويب الخطاب الفلسطيني في المهاجر الأوروبية، ليس عنها، كالسلطة الفلسطينية، مع «عملية السور الواقي» التي شنّها الاحتلال خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

> **بات للسردية الفلسطينية مساحة أوسع. والحديث اليوم ينطلق حول جوهر «إسرائيل» ككيان قائم على التمييز العنصري**

النظر عن المراحل الزمنية أو الأوضاع القائمة لكل تجمع أو مجتمع فلسطيني تحت الاحتلال، أو في المخيمات والشتات.

لكن كيف يمكن تحقيق ذلك، ومن هو المعنيّ؟

تطل الحكومات الغربية، وغيرها، على مختلف مستوياتها الحكومية وما شابه، بشكل جيّد على حقيقة الأوضاع وتعلم تماماً أسس الصراع وكيف نشأ واستمر، لذا الحديث إن دار حول «إيضاح الحقيقة» من وجهة نظر السردية الفلسطينية لا معنى له. ولكن هذا لا ينطبق على المجتمع أو القواعد الاجتماعية في غالبية البلدان الأوروبية، على العكس فإن جزءاً هاما من هذه المجتمعات، والتي يمكن أن تشكل قواعد انتخابية في نظم الديمقراطيات الأوروبية، إن باتت على وعي جيّد بتاريخ وأبعاد القضية الفلسطينية، والجذور الاستعمارية لها، وبالدور الذي تلعبه ولعبته حكومات غربية عدة في قضية فلسطين. فمن خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو بعض ما تنقله وسائل الإعلام، باتت للسردية الفلسطينية مساحة أوسع وسقفا أعلى. إذ الحديث اليوم ينطلق حول جوهر «إسرائيل» ككيان قائم على التمييز العنصري، وشنّ الحروب، لا حول وجود «كيان فلسطيني» من عدمه. وبوجود الجاليات الفلسطينية في هذه الدول يمكن مخاطبة المجتمعات التي تعيش بينها بمنطق ولغة تفهمها، بخطاب سياسي واضح غير مجامل مباشر، يقدم الحقائق باردة كما هي أمام متلقيها، وليضعه أمام امتحان العدالة والإنسانية، لمَ لا؟ لا يحتاج المرء أن يكون مفوّها ليحكي قصة إنسانية ككصة جده اللاجئ، أو ليشرح كيف يقطع التلاميذ كل يوم كيلومترات سيرا على الأقدام كي يصلوا إلى مدارس يحول بينهم وبينها جدار الفصل.

لكن وعي هذه المجتمعات لا ينحصر بفلسطين واحتلالها، في ظل الانفتاح الإعلامي وانتقال المعلومة والصورة، بل يطل على قضايا عالمية كثيرة، ويتفاعل معها. لنأخذ مثلاً قريباً في تجربة احتلال العراق في العام 2003، وكيف ظهرت تيارات اجتماعية عريضة اكتسحت أوروبا ترفض المزيد من شنّ الحروب. ولننظر إلى تداعيات الانسحاب من أفغانستان، وعودة طالبان إلى كابول، وما خسرته جيوب دافعي الضرائب وخسارة أرواح مئات الآلاف هباء. هذه المجتمعات تنظر إلى تداعيات السلوك الاستعماري والاحتلال بشكل مضارع، لكن تبقى فلسطين وقضيتها بالنسبة لكثر أكثر تعقيدا وأعلى حساسية، لأسباب تتعلق بالطبع بتاريخ اضطهاد اليهود والجرائم التي وقعت خلال الحرب العالمية الثانية، وشيوع عقدة «الشعور بالذنب» في وعي تلك المجتمعات، رغم ذلك يظل ضروريا أن تتجاوز الجاليات الانقسام، والالفعالية في مؤسساتها وهياكلها القائمة، سواء إن كانت رسمية كالسفارات أو أهلية كجمعيات الجالية هنا أو هناك، حيث يمكن عبر وسائل الإعلام البديلة والتفاعل الشخصي المباشر سدّ الفراغ القائم، ورفع السقف بالخطاب الجيّد المرتكز على خطاب الحرية والحقوق الإنسانية والوطنية المشروعة، لا بالصراع القائم على أسس دينية أو الكراهية العنصرية. طبعا دون الإصابة بعدوى عقدة «الشعور بالذنب» عن جرائم لم يرتكبها الفلسطينيون بحق أحد. لنحافظ مثلا على شعار ملأ شوارع المدن الأوروبية أخيرا: «من النهر إلى البحر، ستتحرر فلسطين»، إذ ينبغي أن نلقي خلف ظهرنا ما يثير اللبس من شعارات أو هتافات ذات مضمون وأبعاد دينية، كشعار «خيبر خيبر..»، أو ما قد يضع حامل الشعار هذا في ورطة هو بغنى عنها، فهو ينحاز لفلسطين تجاوزا ورفضا للعنصرية، ثم يجد نفسه في «قفص معاداة السامية»، قد يصحّ القول إن للصراع أبعادا دينية، ولكن من الخاطئ تماما اعتبار الدين أساس الصراع. رافع الشعار هذا، في يوم ما سيذهب ويذهب معه كثر إلى صناديق الانتخابات، في الأحزاب والبرلمانات، على الجاليات الفلسطينية أفرادا ومؤسسات متفرقة، ضمان بقاء تيار حاملي هذا الشعار وتوسّعه، ليصير عند نقطة معينة تيارا حاسما في تعامل الحكومات الأوروبية مع القضية الفلسطينية.

على عكس أنظمة الشرق، فإن النظم الأوروبية يبدأ التغيير فيها لا من أعلى الهرم، بل من القاعدة. يحتاج الأمر أن تأخذ السردية الفلسطينية كضحية استعمار حقها من الإصغاء لا صراعا دينيا مقدسا، تقدم سيرورتها بالحجة والنكتة، بالأغنية والفيلم، بالحجر والمقاومة، عندما ستنهار جدران العقد في هذا العالم، وتُدرك فلسطين.

العربي الجديد
ملحق فلسطين
الأحد 29 أغسطس/ آب 2021 م 21 محرّم 1443 هـ
العدد 73 السنة السابعة
Sunday 29 August 2021

بالصورة

بالرغم من الأزمات المتراكمة والمتتالية التي تقع على كاهل اللاجئ الفلسطيني ولكنه دائماً يثبت ارتباطه وانتماءه لفلسطين وحق العودة، طالما لم تنفصل الأحداث الجارية في فلسطين عن التأثير في اللاجئين الفلسطينيين

ما زالوا على قيد الحياة.. رغم انعدام الحياة

اللاجئون بين معركة الصمود والتحرير

وفاء بهاني

لا شك في أن لبنان يعيش حالة اقتصادية وخدماتية مزرية؛ فهو يعاني من غلاء فاحش في مختلف المستويات مقابل بطالة مرتفعة بين الشباب اللبناني، ويعاني من ضعف شديد في القطاع الصحي وخدماته المقدمة للمواطنين تتمثل في نقص الدواء بل انعدامه أحيانا في الصيدليات، ونقص الأدوات الصحية والأمصال وأنابيب الأوكسجين؛ مما ينذر بكارثة إنسانية حقيقية في لبنان. كثر من اللبنانيين الذين صادفتهم في زيارتي والتقيت بهم للمرة الأولى، في غالبيتهم مع الهجرة خارج لبنان، فهم لا يرون في بلدهم الأم الرحيمة بأولادها. ولا شك في أنّ انهيار العملة اللبنانية والمخاوف التي بدأت تلوح بالأفق نتيجة ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية وارتفاع نسبة البطالة، بالتزامن مع عودة الحراك الشعبي والسياسي اللبناني متعدد الأهداف، والمترافق مع «قانون قيصر» الأميركي لحصار النظام السوري، وتأثيره العام على الساحة اللبنانية، وفي وقت ارتفعت أصوات لبنانية نافذة تدعو للفيدرالية واللامركزية وإلغاء اتفاق الطائف والدعوة لمؤتمر تأسيسي استناداً لموازين القوى القائم.

وهذه الأزمات المتراكمة لم تطل فقط عموم اللبنانيين، بل كانت ذيولها أكثر قسوة على اللاجئين الفلسطينيين في مخيماتهم وخارجها، إذ أدت الأزمة إلى تراجع تقديمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين مما زاد طين اللاجئين بلة. ومستوى المعيشة لن تفهمه حتى ترى ملايين الصور التي تعبّر عن بشاعة الإنسان وانعدام إنسانيته. أطفال يموتون على أبواب المشافي، أو يموتون حين لا يجدون دواء أو من الفقر الذي لم تسلم منه عائلة. ومخيمات لا تدخل الشمس شوارعها ولا نعرف كيف بقي على قيد الحياة أهلها. الفصائل الفلسطينية لم تهديهم سوى بيانات التضامن، والقيادات لم تمنحهم إلا دعوات الصبر. ولأن سلاح الحرمان هو أهم سلاح يستخدم لإبعاد الشعوب عن متابعة الشأن السياسي وقضاياهم والاهتمام بلقمة العيش، فإن الضغط الاقتصادي يتمثل في أن يكون اللاجئ خارج الدائرة الاقتصادية ويحاصر بالقوانين المانعة وسياسة إغلاق سوق العمل، ما يؤدي إلى نزف لمجتمع اللاجئين وإفراغه من قوة عمله وهجرة نخبه.

الصور: (أنور عمرو/ فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

لا كهرباء... لا ماء... لا خدمات اجتماعية أو صحية

غير مسموح إلا بتنفس الهواء الملوث

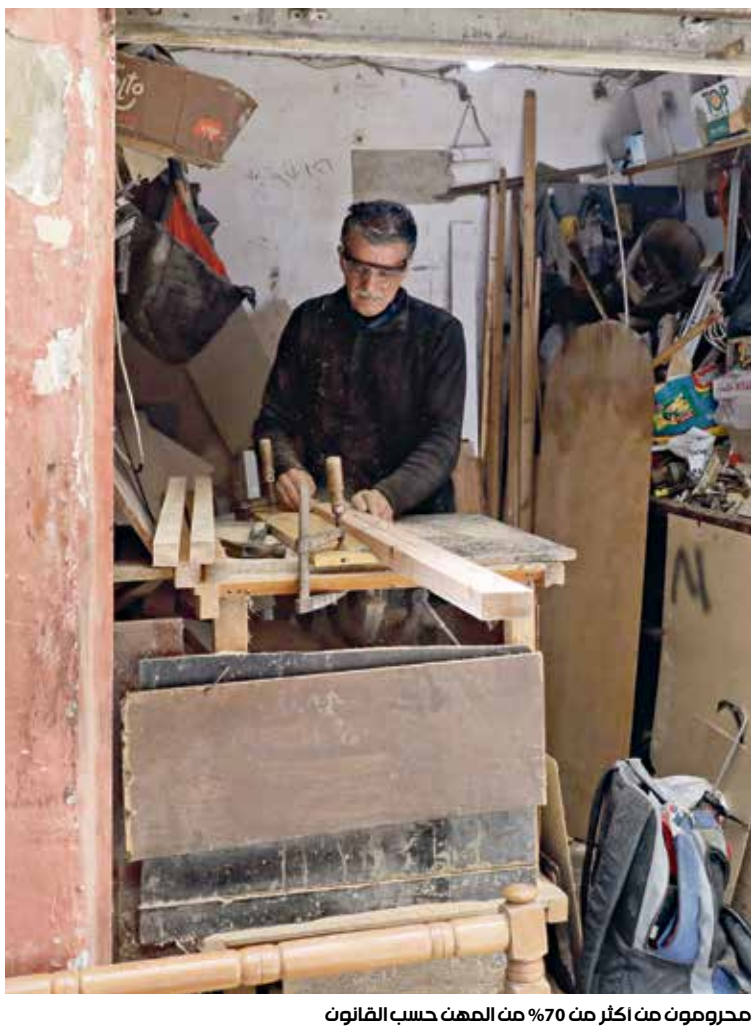

محرومون من أكثر من 70% من المهن حسب القانون

بلا ضمان اجتماعي... بلا مرجعية... بلا شرعية

استراتيجية الإعياء للترحيل إلى منافٍ جديدة

مواجهة قمع السلطة كشرط للتحرير

رفقة شقور

تصدرت المشهد الفلسطيني أخيراً الاعتقالات السياسية التي طاولت شخصيات وطنية ونضالية لها تاريخها، بعدما خرجت للتصدي لمشاريع التسلط والقمع الذي يحكم المشهد الداخلي في الضفة الغربية منذ مقتل الناشط السياسي نزار بنات بعد ساعات من اعتقاله من قبل الأجهزة الأمنية. في حال نظرنا لطبيعة الشخصيات التي خرجت للتظاهر والتنديد بجريمة الاغتيال السياسي، كذلك طبيعة من خرجوا من أجل صون الحقوق والحريات في فلسطين المحتلة، فإننا سنجد القاسم المشترك الأول والمحرك لهم بجانب حرصهم على حريات المواطنين، أنهم من قادة معارك الأمعاء الخاوية في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

من الشخصيات النضالية التي تم الاعتداء عليهم وعلى عائلاتها الشيخ خضر عدنان الذي خاض معارك الأمعاء الخاوية في سجون الاحتلال لأكثر من مرة، كذلك تعرضت زوجته التي اعتصمت من أجل الإفراج عنه لاعتداءات لفظية من قبل عنصر أمن فلسطيني توعدها بعدم وجود حرية وطالب المعتصمين بإخلاء المكان.

من المفارقات بأن نفتالي بينت رئيس الوزراء الإسرائيلي اتصل معتذراً من عائلة الجندي الذي أصيب في حدود غزة (بارئيل شموئيلي)، لأنه لفظ اسمه بشكل خاطئ، وذهب لمساندة الجندي المصاب في المشفى، بينما تقوم القيادة الفلسطينية والأجهزة الأمنية بالتنكيل بالشخصيات الوطنية مثل عمر عساف وخضر عدنان وفادي قرعان والدكتورة نادية حبش وغيرهم، مما دفع المواطنين الفلسطينيين لانتقاد تلك المفارقات، وإدانة سلوك السلطة القمعي، الذي يقوم على أساس محاولات كسر الإرادة الوطنية الفلسطينية.

من راقب سلوك المناضلين الفلسطينيين عند اعتداء أجهزة أمن السلطة عليهم يلاحظ أنهم يعبرون عن قناعة تامة بضرورة مواجهة قمع الحريات التي تمارسها أجهزة أمن السلطة كسبيل لعدم تغول أدوارها في المجتمع الفلسطيني ولارتباطها العضوي مع أمن الاحتلال الإسرائيلي. جنحت الشخصيات الفلسطينية المناضلة التي تم الاعتداء عليها والتنكيل بها لتداول خطاب فلسطيني جامع يدعو الأجهزة الأمنية للعودة عن مسار التنسيق الأمني مع الاحتلال، والرجوع عن خط مساندة قمع الحقوق والحريات إلى خط تقوية وتعزيز الشارع الفلسطيني المُطالب بأن يتصدى لقمع وممارسات الاحتلال عوضاً عن تشتيت مجهوداته في التصدي لقمع أجهزة أمن السلطة.

في حين اتجهت أنظار حركة التضامن العالمية أثناء معركة سيف القدس/ حارس الأسوار لمساندة الشعب الفلسطيني، وفي الوقت الذي التف فيه الشعب الفلسطيني حول تحشيد وتوحيد مجهودات المقاومة الفلسطينية نحو الاحتلال وممارساته الاستيطانية التي تغولت على مدينة القدس وأحيائها، خطفت الممارسات القمعية للسلطة الفلسطينية الأنظار، ووجهتها لطرقات فرعية بعيداً عن المأمول والمتوقع من الطرف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وهذه الانتهاكات اليومية من قبل الأجهزة الأمنية تمثل طعنة في خاصرة العمل الوطني الفلسطيني، والمجهودات الفلسطينية الموجهة لمقاومة تعسف وظلم الاحتلال بشكل يومي. إن الشخصيات الفلسطينية التي اعترضت على عملية الاغتيال السياسي وقمع الحقوق والحريات في الشارع الفلسطيني الذي وصل لأوج غضبه نتيجة تلك الممارسات عبرت عن غضب ووعي مسؤول ونظرة فلسطينية جامعة لهموم الشعب الفلسطيني، كما عبرت عن إدراكها لعدم سوية الادعاء بوجود مشروع وطني وبنفس الوقت ممارسة كل تلك الأعمال القمعية اتجاه الفلسطينيين الأحرار.